واقع البنوك الأجنبية في الجمهورية اليمنية

د/ أمين محمد محي الدين*

جامعة صنعاء – اليمن

Abstract :

During the 90s of 20th century, the signifiance of forgien banks, as financial services supplyers, increases abruptly. Such an abrubt increase is due to several factors such as the domestic liberation that include removing obstacles away to enter these banks, technology evolution, the consequences of banking crisis during 90s, privating the government-owned banks as well as increasing financial integration and globalization that increase due to the sequence enterance of foreign banks at various patterns into various countries of various enterance levels.

The study investigates the reality of foreign banks through three functional indicators, i.e. assets, trusts and credits. It compares these indicators with local banks. As there are some international experts indicating that the enterance of foreign banks lead to their obsession over the largest share of these indicators. Thus the study is divided into three chapters as follows. The first chapter studies the assets trends of foreign banks. The second chapter examines the trusts of foreign banks. The third chapter shows the banking credits of foreign banks.

The study concludes with several findings including the decrease of foreign banks assets in comparision with the size of these banks in the banking system. Furthermore, the foreign coinage trusts take the first grade in the structure of foreign banks trusts 44.81%. The credit submited to the private sector decreases in comparision with the credit submitted to the government. In addition, there are many other findings shown in the study.

* أستاذ الاقتصاد كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء – اليمن مايل dr.aminn@hotmail.com

المقدمة :

ارتفعت أهمية البنوك الأجنبية كمقدمي الخدمات المالية بشكل حاد خلال التسعينيات من القرن العشرين، مدفوعة بالعديد من العوامل مثل التحرير المحلي الذي اشتمل على إزالة حواجز الدخول على هذه البنوك، والتقدم التكنولوجي، وأعقاب الأزمة المصرفية في التسعينيات؛ والاتجاه إلى خصخصة البنوك المملوكة للدولة وزيادة التكامل المالي والعولمة الذي زاد من توالي دخول البنوك الأجنبية بأنماط مختلفة إلى مختلف البلدان ذات المستويات المختلفة من الدخول.

إن دور البنوك الأجنبية هو التخفيف من أوجه القصور المالي للبنوك المحلية، فمن ناحية يمكن للبنوك الأجنبية أن تكون محفزة للتنمية المالية من خلال الخبرة المتفوقة، وتوفير مصادر جديدة للتمويل، والحث على الاندماج في نظم مصرفية مجزأة والذي بدوره يمكن أن يحسن كفاءة الوساطة المحلية ويوفر الائتمان. وبالاستناد إلى الدراسات التي تم إجراؤها عبر البلاد، فقد تم التأكيد على أن البنوك المملوكة للأجانب تمتلك تكاليف تشغيل منخفضة وربحية أعلى من البنوك المحلية الخاصة، في حين أن البنوك المملوكة للدولة تمتلك تكاليف تشغيل أعلى وربحية أقل مقارنة بالبنوك الأجنبية والمحلية الخاصة. كما يبدو أيضا أن دخول البنوك الأجنبية في البلدان النامية يعمل على خفض هوامش الفائدة والربحية، مما يشير إلى زيادة في المنافسة . ويرى البعض أن البنوك الأجنبية تعمل على معالجة أوجه القصور في النظم المصرفية المحلية من خلال تخفيض تكاليف الاقتراض وزيادة فرصة الحصول على الائتمان للشركات المحلية، ولكن من ناحية أخرى يري البعض الأخر أنه في ظل وجود تباينات في المعلومات فإن البنوك الأجنبية ذات الخبرة المتفوقة بالإقراض تؤدي إلى تجزئة السوق من خلال قيام البنوك الأجنبية بقشط الكريم تاركة للبنوك المحلية خفض عملية الإقراض الخاص بها ،الأمر الذي يمكن أن تؤدى المنافسة إلى تقليل فرص الحصول على الائتمان. [1]

وتشير البحوث التجريبية إلى أن نمط وتوقيت دخول البنوك الأجنبية تعتمد على درجة التكامل الاقتصادي بين الوطن الأم للبنك الأجنبي والبلد المضيف، وفرص السوق المتاحة في البلد المضيف، وقيود الدخول و الأنظمة الأخرى (بما في ذلك المعاملة الضريبية) ،. وحجم البنك، والكفاءة، والقيود المفروضة على الخدمات المصرفية. وتمارس البنوك الأجنبية أنشطتها المباشر خارج نطاق بلدانها الأم من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسة.[2]

أ- الفروع : وهي عبارة عن وحدات مصرفية ليس لها صفة قانونية مستقلة عن البنك الأم ولكنها جزء رئيس منه وتلحق به أصولها وتقع علية مسؤولية الوفاء بالتزاماتها.

ب-البنوك التابعة : وهي بنوك أو مؤسسات مستقلة قانونا ومملوكة بالكامل أو الجزء الأكبر من رأس مالها للبنك الأم .

ت-البنوك المشتركة : وهي مؤسسات تقيمها البنوك الأجنبية بالتعاون مع مستثمرين من الدول المضيفة أو دول أخرى على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وتحمل المسؤوليات والمخاطر بحسب حصة كل شريك في رأس المال . وتتميز هذه المؤسسات بأنها تعتبر كيانات قانونية ومالية مستقلة عن المؤسسات المالكة لها .

1- مبررات استقدام البنوك الأجنبية :

أ- تجلب البنوك الأجنبية معها رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والدراية :

يزعم أنصار البنوك الأجنبية بأنها تتمتع بمزايا عديدة مثل : تقديم تقنيات مصرفية جديدة ومجالات ابتكار مالية حديثة. وتقديم وفورات حجم و وفورات نطاق ممكنة (إذ أنه بمقدور البنوك الأجنبية المساعدة في تشجيع عملية توحيد واندماج النظام المصرفي، كون أن لديها معرفة وخبرة بالأنشطة والخدمات المالية الأخرى مثل : خدمات التأمين، والوساطة المالية، وإدارة الحافظة الاستثمارية) [3]. وتحسن وتطور البيئة التنافسية حيث أن المصارف الأجنبية تمثل منافسة محتملة للبنوك المحلية . وتنمي وتطور الأسواق المالية (حيث أن دخول المصارف الأجنبية قد يساعد في تعميق السوق المشترك بين المصارف . وتعمل على جذب الأعمال التجارية للعملاء الذين كانوا ليذهبوا إلى مصارف أجنبية في بلدان أخرى) . وتحسن وتطور البنية التحتية للنظام المالي (عن طريق نقل ممارسات مصرفية جيدة ودراية فنية، ومحاسبة، وشفافية، وتنظيم مالي، ومهارات إشرافية ورقابية) . وتجذب استثمارات أجنبية مباشرة (حيث أن تواجد المصارف الأجنبية قد يزيد من كمية التمويل المتاح للمشاريع المحلية من خلال تسهيل تدفقات رؤوس الأموال وتنويع قاعدة التمويل ورأس المال) .

استثمارات أجنبية مباشرة (حيث أن تواجد المصارف الأجنبية قد يزيد من كمية التمويل المتاح للمشاريع المحلية من خلال تسهيل تدفقات رؤوس الأموال وتنويع قاعدة التمويل ورأس المال)[4].

لقد رافق دخول البنوك الأجنبية إنشاء نظام مالي أفضل وزيادة المنافسة، ونظرا لأنها تتلقي الدعم من البنوك الأم التابعة لها فقد ينظر إلى الفروع الأجنبية للبنوك العالمية على أنها أكثر أمانا من البنوك المحلية الخاصة خاصة في أوقات الضائقة الاقتصادية .[5] ويري Robert

Lensink and Niels Hermes (2003) أن دخول المصارف الأجنبية لها آثار انتشار إيجابية. ففي البداية حيث يمكن للمصارف الأجنبية تقديم خدمات مالية جديدة. فد تحفز البنوك المحلية إلى تطوير مثل هكذا خدمات، الأمر الذي قد يحسن كفاءة الوساطة المالية للنظام المالي المحلي. بل أن المصارف الأجنبية يمكن أن تقدم تقنيات مصرفية حديثة وأكثر كفاءة والتي تعد شيء جديد بالنسبة للمصارف المحلية، حيث تمكن المصارف المحلية من استنساخ هذه التقنيات المصرفية الحديثة. وتساعد المصارف الأجنبية في تحسين الإدارة للمصارف المحلية, خصوصا إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة والاستحواذ. كما أن دخول المصارف الأجنبية قد يفضي إلى تحسن في التنظيم المصرفي والرقابة من قبل السلطات التنظيمية في البلدان المستضيفة. وهذا قد يسهم في تحسين نوعية العمل المصرفي للمصارف المحلية[6].

ب-الكفاءة و المنافسة :

تعد المنافسة والكفاءة بمثابة العنصر الداعم لمؤيدي دخول البنوك الأجنبية إلى أسواق الدول النامية، فدخول البنوك الأجنبية يزيد من كفاءة القطاع المصرفي المحلي، حيث تميل المنافسة المتزايدة إلى خفض التكاليف وزيادة الأرباح. ومما لاشك فيه أنه ترتب على وجود هذه البنوك العديد من الآثار الإيجابية مثل حفز وتحسين مستوى المهارات البشرية، والتطور التكنولوجي، وتطوير منظومة الخدمات المصرفية المقدمة. ففي دراسة لحوالي 80 دولة خلال الفترة 1995-1998 وجِد أن دخول البنوك الأجنبية صاحبه انخفاض سعر الفائدة وتقليص النفقات الخاصة بالبنوك المحلية مما يعكس مزيدا من الكفاءة. وبالنظر إلى أداء 219 بنكا كعينة من إحدى عشر دولة من شرق ووسط أوربا استخلصت الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية ترتب عليه خفض أسعار الفائدة على القروض وخفض النفقات مما زاد من المنافسة والكفاءة، وفي دول أمريكا الجنوبية خلصت بعض الدراسات إلى دخول البنوك الأجنبية أدى إلى تحسين كفاءة النظام المصرفي المحلي من خلال خفض التكاليف غير الإدارية . بينما وجدت دراسات أخرى على دول أخرى أن دخول البنوك الأجنبية أدى إلى تخفيض معدلات الإقراض وعدم التحسن في الكفاءة والمنافسة وقد أرجع السبب في ذلك إلى وجود نظام مصرفي مركزي قبل وبعد الدخول مما يعكس ضغوطا تنافسية محدودة على الأنشطة المصرفية وصعوبة دخول وخروج البنوك الأجنبية.[7]

ت-توسيع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص :

يرى المؤيدون لتواجد البنوك الأجنبية أن هذه البنوك لها علاقة وطيدة مع العديد من المؤسسات وصناديق الإقراض الدولية والتي تمكنها من تحقيق معدلات إقراض مرتفعه، حتى في حالة صواب الرأي القائل أن البنك الأجنبية تركز على الشركات ذات الملاءة المالية القوية فان هذا من شأنه أن يدفع البنوك المحلية إلى تعزيز معدلات إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

تشير البيانات المصرفية لأربعة دول من دول أمريكا اللاتينية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى أن البنوك الأجنبية تجاوزت البنوك المحلية من حيث حصتها من إجمالي الإقراض أو معدل نمو إقراضها للمشروعات الصغيرة، وباستخدام بيانات حوالي 60 ألف شركة في دول شرق أوربا وجد أن تمويل البنوك الأجنبية من خلال القروض التي تقدمها لها أثر إيجابي على نمو الأصول والمبيعات داخل هذه الشركات . ويرى المعارضون أن البنوك الأجنبية يقتصر نشاطها على العملاء الكبار، فيما يتعلق بخدمات التجزئة المصرفية، الأمر الذي يودي إلى تخفيض تمويلها للمشروعات الصغيرة، من خلال اشتراطها حد أدنى مرتفع لرأس مال المشروع الذي يمكن إقراضه، علاوة على الارتفاع المبالغ فيه في تكلفة التمويل وكذلك في تعرفه الخدمات المصرفية لدى هذه البنوك بالمقارنة بالبنوك المحلية، وقد ظهر ذلك بشكل خاص بالنسبة للأشكال المتطورة التي طرحتها البنوك الأجنبية في مجال القروض الشخصية والائتمان الاستهلاكي حيث تحرص على التوجه للشريحة العليا من الدخول [8].

ث-إقراض المؤسسات المتوسطة والصغيرة :

تؤدي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا رئيسيا في اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية لأنها تمثل حوالي 90 في المائة من إجمالي الشركات، وتقوم بإيجاد نسبة كبيرة من العمالة (أكثر من 50 في المائة من العمالة الموجودة في كثير من البلدان) وتوليد قيمة مضافة في الاقتصاد . حيث تعد هذه الشركات أيضا مصادر هامة من مصادر الابتكار . ويعتبر الحصول على الائتمان أمرا بالغ الأهمية من أجل بقاء الأعمال التجارية الصغيرة، ويعتبر النظام المصرفي التجاري هو المزود الرئيسي للائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وقد تلعب المصارف دورا أكبر في اقتصاديات الأسواق الناشئة التي تكون فيها هذه المصارف من أهم الوسطاء الماليين . وهناك رأي سائد على نطاق واسع يكمن في أن المصارف الأجنبية تجلب آثار إيجابية للبلدان المضيفة التي تقوم فيها هذه المصارف بإنشاء مصارف محلية . ومع ذلك، فقد أكد العديد من الباحثين على إمكانية وجود قيود تمويل كبيرة على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الحجم نظرا لأن البنوك الأجنبية قد تقوم فقط بخدمة كبار العملاء الذين يتسمون بالشفافية . وعموما، فإن غالبية الدراسات المهتمة بعلاقة تمويل الأعمال التجارية الصغيرة بالائتمان المصرفي ركزت على حصة المصارف من المحفظة الائتمانية المخصصة لمثل هذه الشركات . وتشير الأدلة إلى أن المصارف الكبيرة تميل لتخصيص حصة صغيرة من محفظتها الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[9]

وهناك أحد الدراسات Clarke et al (2002) ، الذين استخدموا بيانات استبيان شارك فيها أكثر من 4000 شركة من الشركات العاملة في 36 بلدا .حيث توصلوا إلى أن حضور المصارف الأجنبية عمل على تخفيض قيود التمويل (كما يراه مديرو الشركات) لجميع الشركات . كما أن دخول المصارف الأجنبية يفيد الشركات الكبيرة أكثر من الشركات الصغيرة، لكنهم لم يتوصلوا إلى دلائل على وجود أي ضرر لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم . ومن الجدير بالذكر أنه حتى لو كانت المصارف الأجنبية تدخل إلى السوق المحلي من أجل تقديم خدمات لكبار عملاء الشركات، فإن المنافسة المتزايدة في سوق الجملة قد تجبِر المصارف المحلية على تخصيص الموارد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الوقت الذي تبدأ فيه هذه المصارف بعملية اختيار عملاء من ذوي الجدارة الائتمانية من بين أولئك العملاء .

ج- الاستقرار المصرفي :

إن تزايد عولمة الأسواق المالية والروابط المشتركة بين الاقتصاديات قد زادت السرعة التي قد تعمل بها الأحداث في السوق الواحد على التأثير في الأسواق الأخرى . كما أن فروع المصارف الأجنبية يمكن أن تكون مصدرا للاستقرار خلال فترات التوتر الداخلي، لأن هذه الفروع تعتبر جزءا من الكيانات العالمية المتنوعة . ولكن بإمكان هذه الفروع أيضا أن تكون مصدر ناقل لعدوى الأحداث التي تحدث في مكان آخر من العالم، كونها تعمل بمثابة آليات نقل للسياسات المتبعة من قِبل مساهميها استجابة للصدمات الموجودة في بلدها الأم أو في أماكن أخرى حيث لديها استثمارات.[10]

ويرى البعض أن البنوك الأجنبية قد تلعب دورا مهما في الاستقرار لكونها تمتلك القدرة على تنويع المخاطر بشكل أفضل، بسبب امتلاكها مصادر سيولة مناسبة ورأس مال كافي بالإضافة إلى ميلها إلى تكوين احتياطيات لظروف الصدمات في البلدان المضيفة . لذا فإن هذه البنوك تكون قليلة التأثر بالأزمات مما يؤهلها للقيام بدور المقرض المستقر مقارنة بالبنوك المحلية. ويدعم هذا القول سلوك البنوك الأجنبية في أزمة الأرجنتين والمكسيك في عامي 1994 وعام 1995 حيث قام Goldberg et al (2000) بدراسة سلوك الإقراض الخاص بالمصارف الأجنبية

والمحلية في الأرجنتين والمكسيك، وخلصوا إلى أن المصارف الأجنبية أظهرت نمو أقوى في القروض وصاحبه تذبذب منخفض مقارنة بجميع المصارف المملوكة المحلية، وبالتالي فقد ساهمت في إيجاد مزيد من الاستقرار في الائتمان، ولكنها أقرت بأن سلامة البنك، وليس الملكية في حد ذاتها هي العنصر الهام في النمو وتقلبات الائتمان المصرفي. وقد يعمل التواجد المحلي للمصارف الأجنبية أيضا على تعزيز استقرار قاعدة الودائع من خلال السماح للمودعين المحليين بالقيام بالإيداع في المصارف التي تتسم بالجودة في تقديم خدماتها .

لقد اتسمت البنوك الأجنبية بمعدلات مرتفعه للإقراض مقارنة بالبنوك المحلية, خاصة في كل من البرازيل وتشيلي وكولومبيا في نهاية التسعينيات . ويري روزنغرين 2000) أن الإقراض من قبل البنوك متعددة الجنسيات يميل إلى تخفيف الصدمات المالية للبلد المضيف. ويرى معارضو البنوك الأجنبية أن البنوك الأجنبية ضعيفة الارتباط أو الصلة بالدول النامية، كما أن لديها فرصا استثمارية بديلة مقارنة بالبنوك المحلية، بالإضافة إلى أنها تتسم بمرونة أكبر في العملية الإقراضية. كما يتخوف المعارضون من أن يصاحب وجود البنوك الأجنبية عدم الاستقرار بسبب صدمات أو أزمات قادمة من البلد الأم مما يترتب علية نوع من عدم الاستقرار في السوق المصرفي المحلي.

ح- الحد من التأثير الحكومي على القطاع المالي :

يمكن أن يسهم تواجد المصارف الأجنبية في خفض تأثير ونفوذ الحكومة على القطاع المالي المحلي، الأمر الذي قد يقلل من أهمية سياسات الكبح المالي، مثل ضوابط أسعار الفائدة، وسياسات الائتمان الموجه، وغيرها . حيث أن الحكومات في العديد من البلدان المتحولة اقتصاديا والبلدان النامية استخدمت (وأحيانا لا تزال تستخدم) هذا النوع من السياسات . وقد أظهرت العديد من الدراسات أن مثل هذه السياسات قد يقلل من كفاءة المصارف. وبناء عليه، فإنه إذا لم تقوم الحكومة بدورها في الأسواق المالية المحلية، فقد يسهم تواجد المصارف الأجنبية أيضا في تحسين كفاءة المصارف المحلية.[11]

خ- رفع نوعية رأس المال البشري :

ساعد دخول المصارف الأجنبية من رفع نوعية رأس المال البشري في النظام المصرفي المحلي من خلال العديد من الوسائل. فمن ناحية تقوم المصارف الأجنبية باستيراد المدراء المصرفيين أصحاب المهارة العالية للعمل في فروعها الأجنبية وهذا قد يمكن المصرفيين المحليين من التعلم من الممارسات المصرفية لهؤلاء المدراء الأجانب. ومن ناحية أخري فإن زيادة نوعية رأس المال البشري المتوافر للنظام المصرفي المحلي قد يساهم في ممارسات مصرفية محلية أكثر كفاءة,

والتي قد تساعد في الحد من التكاليف. ومع ذلك فأن الحد من التكاليف قد يحدث فقط في المدى الأطول طالما أن المصارف قد تكون بحاجة إلى جلب التكاليف أولا للارتقاء بأعضائها .

2- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كونها تدرس واقع البنوك الأجنبية في الجمهورية اليمنية من خلال تتبع ثلاثة متغيرات وظيفية هي موجودات البنوك الأجنبية وهيكل القروض والسلفيات وهيكل الودائع . كما تنبع أهمية الدراسة من الأهمية النسبية التي تحتلها البنوك الأجنبية داخل النظام المصرفي، حيث تشكل البنوك الأجنبية 25% من حجم النظام المصرفي . ولهذا تحاول الدراسة تتبع ما إذ كانت اتجاهات موجودات البنوك الأجنبية، الودائع وكذلك اتجاهات الائتمان المقدم من هذا البنوك تعكس الأهمية النسبية للبنوك الأجنبية أم لا . حيث تشير بعض الخبرات الدولية إلى أن دخول البنوك الأجنبية يؤدى إلى استحواذها على النصيب الأكبر من هذه المؤشرات .

3- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى مناقشة اثر دخول البنوك الأجنبية على اتجاهات المؤشرات الوظيفية لهذه البنوك والمتمثلة في الموجودات والودائع والائتمان، حيث تري الدراسة أن دخول البنوك الأجنبية لم يؤدٍ إلى زيادة نسبة مساهمتها في حشد الودائع، وكذلك زيادة الائتمان المقدم إلى الخاص مقارنة بالبنوك المحلية. فالبنوك الأجنبية تشكل نسبة 25% من مكونات النظام المصرفي مقارنة بنسبة 75% للبنوك المحلية . وبرغم هذه النسبة للبنوك الأجنبية إلا أن هذه البنوك احتلت المرتبة الثالثة في هيكل تركيب النظام المصرفي بعد البنوك التجارية المحلية والبنوك الإسلامية في هذه المؤشرات.

4- منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة بصورة عامة على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي القائم على تتبع المتغيرات الأساسية للبنوك الأجنبية والمتمثلة في اتجاهات الموجودات المصرفية واتجاهات الودائع و كذلك اتجاهات الائتمان لمقدم إلى القطاع الخاص .

5- محتوي الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لدراسة اتجاهات موجودات البنوك الأجنبية، وخصص المبحث الثاني لدراسة اتجاهات ودائع البنوك الأجنبية، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة اتجاهات الائتمان المصرفي للبنوك الأجنبية .

المبحث الأول : موجودات البنوك الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك الأجنبية من 221,997.0 مليار ريال عام 2005 إلى 333,021.5 مليار ريال في عام 2007 ثم إلى 353,888.3 مليار ريال عام 2009 لتنخفض إلى 327,962.7 مليار ريال في عام 2011 . لقد بلغ متوسط إجمالي موجودات البنوك الأجنبية خلال الفترة حوالي 322,368.8 مليار ريال، ملحق (1).

لقد بلغت نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي في عام 2005 نسبة 28.3% ثم انخفضت في عام 2007 إلى نسبة 25.6%، لتنخفض في عام 2009 إلى نسبة 21.1 % لتصل في عام 2011 إلى نسبة 18.6% . أما النسبة المتوسطة لموجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي 22.5% ،جدول رقم (1) .

جدول رقم (1) نسبة موجودات البنوك إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي

الوحدة :%

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط القترة
البنوك المحلية	71.7	72	74.4	75.4	78.9	81.9	81.4	77.5
البنوك الأجنبية	28.3	27.8	25.6	24.6	21.1	18.1	18.6	22.5

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث .

وبمقارنة النسبة السابقة مع بعض الدول العربية نجد أن نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي بلغت في الجزائر نسبة 14%، وفي مصر بلغت النسبة 23%، وفي الأردن 23%، وفي لبنان 36%، وفي المغرب نسبة 34% وذلك في عام 2010، أما في تونس فتبلغ النسبة 28% في عام 2008.[12]

أما بالمقارنة مع بالبنوك المحلية، فنجد أن نسبة موجودات البنوك المحلية إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي بلغت في عام 2005 ما نسبته 71.7% ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 74.4% عام 2007 لترتفع في عام 2009 إلى 78.9% ثم ترتفع في عام 2011 إلى نسبة 81.4% . أما النسبة المتوسطة لموجودات البنوك المحلية إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي فقد بلغت نسبة 77.5%، جدول رقم (1).

إن النسبة المتوسطة لموجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي موجودات النظام المصرفي اتجهت إلى الانخفاض خلال فترة الدراسة إلا أنها مازالت تتناسب مع حجم هذه المصارف في النظام المصرفي، حيث تشكل المصارف الأجنبية نسبة 25% من حجم النظام المصرفي . ويمكن إرجاع انخفاض موجودات البنوك الأجنبية والمحلية إلى ظروف هيكلية متمثلة في مستوي الدخل،وطبيعة حجم البنوك، والعادات المصرفية لدي المواطنين، وطبيعة السياسات التي تتبعها البنوك لجذب الودائع، و أخيرا ظروف الاقتصاد الكلي ومدي ما يتسم به من استقرار.[13]

1- التركيب الهيكلي لموجودات البنوك الأجنبية

يظهر التركيب الهيكلي لموجودات البنوك الأجنبية أن النسبة المتوسطة للقروض بلغت نسبة 54.62% من إجمالي الموجودات منها نسبة 38% للحكومة ونسبة 16.42% للقطاع الخاص ونسبة 14. % للمؤسسات العامة، وقد تلاها في الأهمية الأصول الخارجية, حيث بلغت نسبة 21.51% من إجمالي الموجودات منها نسبة 20.19% بنوك في الخارج ونسبة 1.25% نقد أجنبي ونسبة 07 .% استثمارات أجنبية، ثم الاحتياطيات بنسبة متوسطة بلغت 12.64 % من إجمالي الموجودات منها 12.2% أرصدة لدى البنك المركزي ونسبة 45. % نقد محلي . ثم شهادات الإيداع بنسبة متوسطة بلغت 9.51 % من إجمالي الموجودات . ثم أصول أخرى بنسبة متوسطة بلغت 1.71 % من إجمالي الموجودات، ملحق رقم (1). يشير التركيب الهيكلي لموجودات البنوك الأجنبية إلى الآتي :

1- إن حولي 54.7 % من هذه الموجودات موجه إلى القروض والسلفيات وهو وضع يتفق مع هيكل ودائعها المريحة ؛ حيث لا تشكل الودائع الجارية سوى نسبة 6.49% والباقي ودائع بالعملة الأجنبية وودائع الآجل ..إلخ، الأمر الذي يعني أن الموائمة حاضرة بين هيكل موارد البنوك الأجنبية الخارجية التي أغلبها متوسطة وطويلة الأجل وبين هيكل الموجودات التي معظمها قصيرة الأجل. وبمقارنة هذه النسبة مع بعض التجمعات الدولية، نجد أن نسبة القروض إلى الموجودات تشكل في المتوسط نسبة 43% في دول OECD، ونسبة 50% في دول أخري مرتفعة الدخل، ونسبة 54% قي دول الأسواق الناشئة، ونسبة 49% في الدول النامية.[14]

2- إن نسبة 38% من الموجودات موجهة إلى إقراض الحكومة والمؤسسات العامة كون هذه القروض تتيح معدلات عائد مرتفعة ومخاطر متدنية مقارنة بالقروض الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص. ويري البعض أن هذا الوضع يعبر عن سياسة مالية مسرفة تؤدي إلى مزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان. وتظهر فكرة الإزاحة Crowing out من زيادة طلب القطاع الحكومي على الائتمان المصرفي بسب الاتجاه المتزايد لارتفاع حجم النفقات الحكومية،

فزيادة طلب الحكومة على الأرصدة المتاحة للإقراض التي يتيحها النظام المصرفي لغرض تمويل الإنفاق يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص من الحصول على الائتمان المتاح بسبب قيام الحكومة بسحب الأموال التي كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص لتمويل استثماراته الخاصة.[15]

3- لقد احتلت الموجودات الأجنبية للبنوك الأجنبية المرتبة الثانية في إجمالي الموجودات وبنسبة متوسطة للفترة 21.51% وهو الأمر الذي يشير إلى شيوع ظاهرة إحلال الأصول الأجنبية محل الأصول المحلية، ويشير البعض إلى أن حيازة الأصول الأجنبية تتيح فرصة للبنوك للتأمين من مخاطر الاقتصاد الكلي عندما يتسم الاقتصاد بالاضطراب، وسيادة ظروف التضخم، وارتفاع تكاليف المعاملات عند استخدام العملة المحلية، واضطراب أسعار الصرف، والانكماش الذي يمتد لفترات طويلة في الدول النامية، بل أنه حتى في ظروف الاستقرار تظل الأصول الأجنبية مطلوبة كسياسة لتنويع محفظة الأصول .

4 – إن نسبة القروض الخاصة إلى موجودات البنوك الأجنبية بلغت في المتوسط نسبة 16.42% وهي نسبة متدنية وتشير إلى ضعف مساهمة البنوك الأجنبية في التعميق المالي للاقتصاد. وإن السبب في ذلك يرجع إلى استحسان البنوك الأجنبية لإقراض الحكومة كونها الأضمن والأربح، الأمر الذي يجعل هذه البنوك تتردد في منح الائتمان إلى القطاع الخاص بسبب ضعف الإطار التشريعي الضامن لحقوق البنوك وطول فترة المقاضاة وضعف الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المشروعات الاستثمارية الجديدة التي يطرحها القطاع الخاص .

2- نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

شكلت النسبة المتوسطة لموجودات البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي 5.9 %.خلال الفترة، مقارنة بنسبة متوسطة للبنوك المحلية بلغت 20.4%، جدول رقم (2) . وبهذا تكون البنوك المحلية قد احتلت المرتبة الأولي في نسبة الائتمان إلى الناتج وتلاها الأهمية البنوك الأجنبية . ومع ذلك فان هذه النسب تعتبر متواضعة . الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ضعف النظام المصرفي في جذب الودائع والموارد الأخرى مع ارتفاع مستوي الدخل، بالإضافة إلى ضعف العادات المصرفية للأفراد .

جدول رقم (2) نسبة موجودات البنوك المحلية والأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة :%

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة
البنوك المحلية	15.41	16.7	18.97	19.18	23.22	23.99	22.13	20.4
البنوك الأجنبية	6.09	6.44	6.53	6.27	6.21	5.20	5.05	5.9
النظام المصرفي	21.50	23.14	25.50	25.44	29.43	28.75	27.17	26.3

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث .

المبحث الثاني : ودائع البنوك الأجنبية

ارتفعت ودائع البنوك الأجنبية من (194,046.0) مليار ريال عام 2005 إلى (276,796.3) مليار ريال عام 2007، ثم إلى (292,238.3) مليار ريال عام 2009 لتنخفض إلى (260,681.1) مليار ريال في عام 2011 . أما القيمة المتوسطة لإجمالي ودائع الأجنبية فقد بلغت حوالي (267,112.4) مليار ريال، جدول رقم (3) .

جدول رقم (3) حجم ودائع البنوك الأجنبية والبنوك المحلية (بملايين الريالات)

البنوك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البنوك المحلية	443,830.2	604,090.5	773,921.2	920,097.0	1,049,894.5	1,231,451.9	1,087,448.3
البنوك الأجنبية	194,046.0	246,877.4	276,796.3	312,277.7	292,238.3	286,870.2	260,681.1

المصدر : البنك المركزي اليمني، 2012 .

إن نسبة ودائع البنوك الأجنبية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي بلغت في عام 2005 نسبة 30.4 % ثم انخفضت في عام 2007 إلى نسبة 26.3%، لتنخفض في عام 2009 إلى نسبة 21.8% لتصل في عام 2011 إلى نسبة 19.3% . أما النسبة المتوسطة لودائع البنوك الأجنبية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي فقد بلغت 23.4%، جدول رقم (4) . وبمقارنة هذه النسب مع بعض التجمعات الدولية نجد أنها تبلغ في المتوسط في دول OECD نسبة 20% وفي دول أخرى مرتفعة الدخل نسبة 25%، وفي دول الأسواق الناشئة 42%، وفي الدول النامية نسبة 49%.[16]

أما بالمقارنة مع نسبة ودائع البنوك المحلية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي، فنجد أن نسبة ودائع البنوك المحلية ارتفعت من نسبة 69.6% عام 2005 إلى نسبة 74.1% عام 2007 ، لترتفع في عام 2009 إلى نسبة 78.2%، لتصل في عام 2011 إلى نسبة 80.6% . أما النسبة المتوسطة لودائع البنوك المحلية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي فقد بلغت 76.6%، جدول رقم (4) . وهنا نلاحظ أن اتجاه نسبة ودائع البنوك المحلية كانت عكس اتجاه نسبة ودائع البنوك الأجنبية حيث اتجهت إلى التزايد خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى القدرة التنافسية للبنوك المحلية بالنسبة للبنوك الأجنبية في جذب ودائع الأفراد .

جول رقم (4) نسبة ودائع البنوك المحلية والأجنبية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي

الوحدة :%

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط القترة
البنوك المحلية	69.6	0,71	74.1	74.6	78.2	81.1	80.6	76.6
البنوك الأجنبية	30.4	29.0	26.3	25.3	21.8	18.9	19.3	23.4

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث .

وبالرغم من اتجاه ودائع البنوك الأجنبية إلى الانخفاض خلال معظم سنوات الدراسة، إلا أن نسبتها المتوسطة إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي مازالت تتسق مع حجم المصارف الأجنبية في النظام المصرفي. ويرجع سبب انخفاض نسبة ودائع البنوك الأجنبية إلى منافسة البنوك المحلية بشدة للبنوك الأجنبية في جذب الودائع، وعدم تقديم البنوك الأجنبية أساليب جديدة لجذب الودائع فهي تتبع نفس الأساليب المتبعة في البنوك المحلية، وكذلك قلة انتشار فروع البنوك الأجنبية على مستوي الجمهورية، الأمر الذي يدفع بالعملاء إلى اختيار البنوك الأقرب إلى مساكنهم .

1- التركيب الهيكلي لودائع البنوك الأجنبية

إن التركيب الهيكلي لودائع البنوك الأجنبية يشير إلى أن النسبة المتوسطة للودائع بالعملة الأجنبية خلال الفترة قد بلغت ما نسبته 44.81% من إجمالي ودائع البنوك الأجنبية، وقد تلاها في الأهمية ودائع الأجل بنسبة متوسطة بلغت 32.17%، تلتها في الأهمية الودائع المخصصة بنسبة متوسطة 10.43% ثم الودائع تحت الطلب خلال الفترة حيث بلغت نسبة 6.49%، ثم ودائع التوفير بنسبة متوسطة بلغت 6.11% جدول رقم (5) . يظهر التركيب الهيكلي لودائع البنوك الأجنبية الحقائق الآتية:

1- احتلال الودائع بالعملة الأجنبية المرتبة الأولى في تركيب هيكل ودائع البنوك الأجنبية وبنسبة متوسطة تبلغ 44.81 %، بالرغم من انخفاض العائد عليها مقارنة بالودائع بالعملة المحلية والسبب في ذلك يرجع إلى اطمئنان المودعين للودائع بالعملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية خوفا من تآكل مدخراتهم بسبب تقلبات سعر الصرف المتوقعة لاسيما وأن الاحتياطيات الأجنبية قد تآكلت بصورة كبيرة ووصلت إلى حدها الأدنى والتي تمثل تغطية خمسة أشهور للواردات . ويشار إلى هذه الظاهرة في الواقع بظاهرة الدولرة Dollarisation وهي تعبير يشار به إلى قيام الأفراد والشركات باستخدام العملة الأجنبية كبديل للعملة المحلية في المعاملات وفي الودائع.[17]

جدول رقم (5) التركيب الهيكلي لودائع البنوك الأجنبية والمحلية كمتوسط للفترة

البند	تحت الطلب	بالعملة الأجنبية	الآجل	توفير	مخصصة	الإجمالي
البنوك المحلية						
متوسط الفترة 2005-2011 %	13.64	43.91	28.85	10.69	2.89	100
البنوك الأجنبية						
متوسط الفترة 2005-2011 %	6.49	44.81	32.17	6.11	10.43	100

المصدر: بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث

2- احتلال ودائع الآجل المرتبة الثانية في هيكل تركيب ودائع البنوك الأجنبية وبنسبة متوسطة للفترة تبلغ 32.17%، الأمر الذي يعطي للبنوك فرصة أكبر في منح الائتمان المتوسط والطويل الأجل بسبب انعدام الخوف من المسحوبات من هذه الودائع مقارنة بالودائع الجارية . كما أن هذه الودائع مربوطة بآجال زمنية معينة تتيح للبنوك التخطيط لاستثماراتها بصورة جيدة. وإن احتلال هذه الودائع المرتبة الثانية يرجع في الواقع إلى أن العائد منها يعتبر مجزيا مقارنة بالودائع الأخرى بالرغم من اتجاه البنك المركزي لتخفيض سعر الفائدة مرتين خلال عام 2012 وعام 2013 .

3- احتلال الودائع الجارية المرتبة الرابعة بعد الودائع المخصصة من إجمالي ودائع البنوك الأجنبية وبنسبة متوسطة تبلغ 6.49%، الأمر الذي يتيح لهذه البنوك إمكانية الاحتفاظ بنسبة سيولة متدنية لمواجهة السحب من هذه الودائع، كما أن هذه الودائع كانت تتجه إلى التذبذب، حيث انخفضت من نسبة 8.4% عام 2005 إلى نسبة 6.7% عام 2007 لتنخفض في عام 2009

إلى نسبة 6%، ثم ترتفع في عام 2011 إلى نسبة 7.5 % . لقد بلغت النسبة المتوسطة لودائع تحت الطلب للبنوك الأجنبية حوالي 6.5 % .

4- احتلال البنوك الأجنبية المرتبة الثانية في نسبة الودائع الأجنبية في إجمالي ودائع النظام المصرفي بالعملة الأجنبية حيث بلغت النسبة المتوسطة لهذه الودائع 23.8% مقارنة بنسبة متوسطة 76.2% للبنوك المحلية. أما في حالة تقسيم هيكل البنوك إلى بنوك تجارية محلية وبنوك أجنبية وبنوك إسلامية, فان البنوك الأجنبية تحتل المرتبة الثالثة في نسبة ودائع العملة الأجنبية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي، حيث تحتل المرتبة الأولي البنوك التجارية المحلية بنسبة متوسطة من إجمالي ودائع النظام المصرفي بلغت 38.9%، تلاها في الأهمية البنوك الإسلامية بنسبة متوسطة بلغت 37.3% .

2- نسبة ودائع البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

لقد شكلت ودائع البنوك الأجنبية كنسبة إلى الناتج المحلي نسبة 5.32% عام 2005 ثم ارتفعت إلى نسبة 5.43% عام 2007 ثم انخفضت إلى نسبة 5.13% عام 2009 لتصل هذه النسبة إلى نسبة 4.01% عام 2011 . أما النسبة المتوسطة لودائع البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قد بلغت 4.89% جدول رقم (6).

وبالمقارنة مع البنوك المحلية، نجد أن نسبة ودائع البنوك المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من نسبة 12.17% عام 2005 إلى نسبة 15.18% عام 2007 ثم ارتفعت إلى نسبة 18.43% عام 2009 لتنخفض هذه النسبة في عام 2011 إلى نسبة 16.74%. أما النسبة المتوسطة لودائع البنوك المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 15.99% .

جدول رقم (6) نسبة ودائع البنوك المحلية والأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة:%

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط القترة
البنوك المحلية	12.17	13.51	15.18	15.16	18.43	18.32	16.74	15.99
البنوك الأجنبية	5.32	5.49	5.43	5.14	5.13	4.27	4.01	4.89
إجمالي البنوك	17.49	18.93	20.61	20.30	23.56	22.58	20.75	20.88

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث

المبحث الثالث : ائتمان البنوك الأجنبية

إن الحصول على تمويل، وبالتحديد، الحصول على قطاع مالي يعمل بشكل جيد يعتبر من الأهمية الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية . لقد أظهرت مجموعة متزايدة من المؤلفات أن مستوى التنمية المالية لأي بلد من البلدان له علاقة مباشرة بآفاقها الاقتصادية . وبصفه خاصة، تعمل النظم المصرفية الوطنية الغير فعالة غالبا على تقييد النمو لأن الشركات التي لديها احتياجات تمويلية خارجية تفتقر إلى الحصول على الائتمان، وخاصة في البلدان النامية. في هذا السياق، يكون دور البنوك الأجنبية في التخفيف من أوجه القصور المالية غير واضحا . فمن ناحية، يمكن للمقرضين الأجانب أن يكونوا بمثابة عوامل محفزة للتنمية المالية من خلال الخبرة العملية المتفوقة، وبإمكانهم توفير مصادر جديدة للتمويل، و ربما يحثون على الاندماج في نظم مصرفية مجزأة، التي بدورها يمكن أن تحسن كفاءة الوساطة المحلية و توافر الائتمان.ومن ناحية أخرى، قد تمارس القيود الأجنبية ضغوط تنافسية على المصارف المحلية التي، في المقابل، عملت على تخفيض أنشطة الإقراض الخاصة بها إلى درجة أن التوافر العام الائتمان ينخفض وبالتالي، يعتبر تأثير البنوك الأجنبية على النشاط الاقتصادي المحلي على حد سواء مسألة تجريبية وتوجيهيه هامة بحيث أن العمل القائم يعمل على تقديم تنبؤات متضاربة وأدلة تجريبية متناقضة. [18]

وبناء عليه نجد الائتمان المصرفي للبنوك الأجنبية في الجمهورية اليمنية قد ارتفع من 29,065.8 مليار ريال عام 2005 إلى 64,969.8 مليار ريال عام 2007 لينخفض في عام 2009 إلى 52,272.1 مليار ريال ليصل في عام 2011 إلى 50,683.4 مليار ريال. أما القيمة المتوسطة لإجمالي ائتمان البنوك الأجنبية خلال الفترة فقد بلغت 53,116.7 مليار ريال، ملحق (2) .

لقد بلغت نسبة ائتمان البنوك الأجنبية إلى إجمالي ائتمان النظام المصرفي في عام 2005, 13.1% ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 2007 إلى 18.1 % لتنخفض في عام 2009 إلى نسبة 12.9 % ثم ترتفع في عام 2011 إلى نسبة 13.5 % . أما النسبة المتوسطة لائتمان البنوك الأجنبية إلى إجمالي ائتمان النظام المصرفي فقد بلغت 14.9%، جدول رقم (7) .

وبمقارنة هذه النسبة مع بعض التجمعات الإقليمية والدولية نجد أن هذه النسبة بلغت في المتوسط في دول OECD نسبة 21% وفي دول أخري مرتفعة الدخل نسبة 26%، وفي دول الأسواق الناشئة 44%، وفي الدول النامية نسبة 49%.[19]

أما بالمقارنة مع البنوك المحلية، نجد أن نسبة إئتمان البنوك المحلية إلى إجمالي الائتمان للنظام المصرفي بلغت نسبة 86.9% عام 2005 لتنخفض في عام 2007 إلى نسبة 81.9% ثم ترتفع

مرة أخرى إلى نسبة 87.2% عام 2009 لتنخفض مرة أخرى في عام 2011 إلى نسبة 86.5% . أما النسبة المتوسطة لمساهمة البنوك المحلية في إجمالي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي نسبة 85.1% خلال الفترة، جدول رقم (7) .

جدول رقم (7) نسبة ائتمان البنوك المحلية والأجنبية إلى إجمالي ائتمان النظام المصرفي

الوحدة : %

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة
البنوك المحلية	86.9	0,84	0,82	80.95	87.2	88.2	86.6	85.1
البنوك الأجنبية	13.1	16.0	18.1	19.0	12.9	11.7	13.5	14.9

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث .

إن المتتبع لنسبة الائتمان المقدم من البنوك الأجنبية إلى إجمالي الائتمان نجد أنها ضعيفة مقارنة بحجم هذه البنوك في إجمالي النظام المصرفي والتي تشكل 25 %، وهذا الوضع لا يتفق مع بعض الدراسات التي أشارت إلى أن البنوك الأجنبية تجاوزت البنوك المحلية من حيث حصتها من إجمالي الإقراض أو معدل نمو إقراضها للمشروعات، ولكن هذا الوضع يتفق مع ما ذهب إليه ديترا جنيتش (2008) أنه في ظل وجود تباينات في المعلومات فإن البنوك الأجنبية ذات الخبرة المتفوقة بالإقراض تؤدي إلى تجزئة السوق من خلال قيام البنوك الأجنبية بقشط الكريم تاركة للبنوك المحلية بتخفيض عملية الإقراض الخاص بها وبالتالي يمكن أن تؤدى المنافسة إلى تقليل فرص الحصول على الائتمان . إن ارتفاع نسبة الائتمان بالنسبة للبنوك المحلية مقارنة بالبنوك الأجنبية يتفق مع ما ذهب إليه Atif Mian (2003) بأن البنوك المحلية لديها إقدام على الإقراض حيث تميل إلى الاحتفاظ بنسبة قروض مرتفعه في محفظة أصولها وأصول سائلة متدنية مقارنة بالبنوك الأجنبية . وعلى الرغم من سياسة الإقراض المتهورة، لا يوجد هناك فرق في معدل التخلف عن السداد الذي تم قياسه بالنسبة للبنوك المحلية والبنوك الأجنبية . حيث أن تقديرات المخاطر المستقلة لحافظات القروض بواسطة وكالات التصنيف الائتماني تؤكد أيضا هذه النتيجة.[20]

1- التركيب الهيكلي لائتمان البنوك الأجنبية

يشير التركيب الهيكلي لائتمان البنوك الأجنبية حسب الأجل الزمني إلى أن القروض والسلفيات القصيرة الأجل احتلت المرتبة الأولي بنسبة متوسطة بلغت 91.4%، تلاها في الأهمية ثم القروض المتوسطة الأجل وبنسبة متوسطة 4.9%، ثم القروض والتسهيلات المصنفة بنسبة متوسطة للفترة 3.7 % . وبالمقارنة مع التركيب الهيكلي للبنوك المحلية نجد أن استثمارات البنوك الإسلامية احتلت المرتبة الأولى وبنسبة 45.5%، تلاها في الأهمية القروض والسلفيات قصيرة الأجل بنسبة 27.0%، ثم القروض والتسهيلات المصنفة بنسبة 18.5% وأخيرا القروض المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 9.1%، ملحق رقم (2) . يظهر التركيب الهيكلي لائتمان البنوك الأجنبية الحقائق الآتية :

1- إن جل القروض المقدمة إلى القطاع الخاص من البنوك الأجنبية هي قروض قصيرة الأجل، حيث تصل نسبتها إلى 91.4% وتذهب إلى تمويل رأس العامل وتمويل التجارة . بينما تبلغ نسبة هذا النوع من القروض بالنسبة للبنوك المحلية 27.0% .

2- إن التوزيع القطاعي لهذه القروض والسلفيات القصيرة الأجل تشير إلى أن تمويلات أخرى غير مصنفة احتلت المرتبة الأولى وبنسبة متوسطة 30% مقارنة بنسبة 14% للبنوك المحلية، تلتها في الأهمية القروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة بنسبة متوسطة 26.4% مقارنة بنسبة 12.5% للبنوك المحلية، ثم تمويل الواردات بنسبة متوسطة 23.6% مقارنة بنسبة 16.7% للبنوك المحلية, ثم تمويل التجارة في السلع المصنعة بنسبة متوسطة 10.2 % مقارنة بنسبة 28.2% للبنوك المحلية، ثم القروض قصيرة الأجل لقطاع البناء والتشييد بنسبة متوسطة 5.9% مقارنة بنسبة 6.1% للبنوك المحلية. ثم القروض والتسهيلات المصنفة بنسبة متوسطة 3.7% مقارنة بنسبة 18.5% للبنوك المحلية. ثم تمويل الصادرات بنسبة 0.1% مقابل نسبة 1.8% للبنوك المحلية، ثم قطاع الزراعة بنسبة 0.0% مقابل نسبة 1.8% للبنوك المحلية .

3- احتل قطاع التجارة والذي يشمل تمويل الواردات وتمويل التجارة في السلع المصنفة نسبة 33.8% من إجمالي القروض المقدمة من البنوك الأجنبية، مقارنة بنسبة 44.9% للبنوك المحلية .

3- محدودية القروض متوسطة الأجل، وحتى النسبة المتحققة وقدرها 4,9 % لا تذهب إلى أنشطة الزراعة والصناعة والبناء والتشييد وإنما ظهرت تحت بنود أخرى . وبالرغم أن البنوك المحلية تقدم قروض متوسطة الأجل تبلغ نسبتها المتوسطة إلى إجمالي ائتمان هذه البنوك 9.1% الآن معظمها تتجه لتمويل الواردات وتمويلات أخرى .

-4

2- نسبة ائتمان البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات لقياس تطور حجم الائتمان داخل الاقتصاد . لقد بلغت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي للبنوك الأجنبية نسبة 80. % عام 2005 ثم ارتفعت في عام 2007 إلى نسبة 1.27% ثم انخفضت إلى نسبة 93. % عام 2009 لتنخفض في عام 2011 إلى نسبة 78. % . أما النسبة المتوسطة لائتمان البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة فقد بلغت نسبة 97.%، جدول رقم (8) .

وبالمقارنة بالبنوك المحلية نجد أن نسبة القروض إلى الناتج بلغت في عام 2005 نسبة 5.31% ثم ارتفعت في عام 2007 إلى نسبة 5.78%، لترتفع في عام 2009 إلى نسبة 6.3% ثم تنخفض في عام 2011 إلى نسبة 5.01% . لقد بلغت النسبة المتوسطة لائتمان البنوك المحلية إلى الناتج نسبة 5.56%، جدول رقم (8) .

جدول رقم (8) نسبة ائتمان البنوك المحلية والأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة :%

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط القترة
البنوك المحلية	5.31	4.91	5.78	5.58	6.3	5.86	5.01	5.56
البنوك الأجنبية	.80	.94	1.27	1.31	.93	.78	.78	.97
النظام المصرفي	6.11	5.85	7.05	6.89	7.22	6.64	5.79	6.53

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث .

وعند مقارنة نسبة الائتمان الذي تقدمه البنوك الأجنبية والبنوك المحلية معا إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الدول العربية يمكن الاستنتاج بأنها الأدنى في الجمهورية اليمنية ، حيث نجد أن هذه النسبة بلغت في اليمن نسبة 6.53%، بينما بلغت في الأردن نسبة 109%، وفي لبنان نسبة 153.99%، وفي مصر نسبة 62.95%، وفي السعودية نسبة 58.89%، وفي سورية 43.16%، وفي الجزائر نسبة 34.31% وفي موريتانيا نسبة 31.78%، وفي العراق نسبة 8.38%.[21] كما أن هذه النسبة تظل أقل من المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تقدر بنسبة 48% . ومما لاشك فيه أن هذه النسبة المتدنية لا تنم عن دور يعتد به للبنوك الأجنبية والمحلية في إحداث عمق مالي في الاقتصاد.

3- نسبة القروض الخاصة إلى الودائع للبنوك المحلية والبنوك الأجنبية

يقيس هذا المؤشر درجة استخدام الموارد الخارجية للمصارف في تقديم الائتمان. وكذلك أهمية التمويل بالنسبة إلى الودائع التقليدية ويرى البعض أن هذه النسبة تكون أعلى للمصارف المحلية مقارنة بالبنوك الأجنبية في الدول النامية، الأمر الذي يعني أن البنوك الأجنبية تكون أقل نشاطا في مجال الإقراض .

وبالرجوع إلى جدول (9)، نجد أن هذه النسبة ارتفعت بالنسبة للبنوك الأجنبية من نسبة 15% عام 2005 إلى نسبة 23.5% عام 2007 لتنخفض في عام 2009 إلى نسبة 18.1%، لترتفع في عام 2011 إلى نسبة 19.4%. لقد بلغت النسبة المتوسطة لقروض البنوك الأجنبية إلى الودائع 19.9% . وبمقارنة هذه النسبة مع بعض التجمعات الدولية نجد أن هذه النسبة بلغت في المتوسط نسبة 1.16% في دول OECD، ونسبة 1.06% في دول أخري مرتفعة الدخل، ونسبة 1.24 % في دول الأسواق الناشئة، ونسبة 88% في الدول النامية وذلك في عام 2009. [22]

أما بالمقارنة مع البنوك المحلية نجد أن هذه النسبة انخفضت من 43.6% عام 2005 إلى نسبة 38.1% عام 2007 لتنخفض في عام 2009 إلى نسبة 34.1% لتصل في عام 2011 إلى نسبة 30.0% . لقد بلغت النسبة المتوسطة لقروض البنوك المحلية إلى الودائع 34.8%.

جدول رقم (9) نسبة القروض الخاصة إلى الودائع للبنوك الأجنبية والبنوك المحلية

البند	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة
البنوك المحلية	43.6	36.5	38.1	36.8	34.1	32.0	30.0	34.8
البنوك الأجنبية	15	17.1	25.3	25.5	18.1	18.2	19.4	19.9
النظام المصرفي	34.91	30.91	34.23	33.95	30.66	29.38	27.92	31.29

المصدر : بيانات البنك المركزي وحسابات الباحث .

نتائج الدراسة

1- إن النسبة المتوسطة لموجودات البنوك الأجنبية تتلاءم إلى حد كبير مع حجم هذه المصارف في النظام المصرفي، حيث أن المصارف الأجنبية تشكل نسبة 25% من حجم النظام المصرفي، علما بأن حجم البنوك الأجنبية إلى إجمالي النظام المصرفي في بعض الدول العربية يبلغ نسبة 64% في الجزائر، ونسبة 52% في مصر، ونسبة 40% في الأردن، ونسبة 39% في لبنان، ونسبة 50% في المغرب، ونسبة 50% في تونس

2- إن حوالي 54.7 % من هذه الموجودات موجهة إلى القروض والسلفيات منها نسبة 38% موجه إلى الحكومة، وهو وضع يتفق مع هيكل ودائعها المربحة ؛ حيث لا تشكل الودائع الجارية إلا نسبة 6.49% والباقي ودائع بالعملة الأجنبية وودائع الآجل ..الخ ، الأمر الذي يعني أن المواءمة بين الربحية والسيولة متحققة حيث أن هيكل موارد البنوك الأجنبية الخارجية أغلبها متوسطة وطويلة الأجل بينما هيكل الموجودات معظمها قصيرة الأجل .

4- احتلال الموجودات الأجنبية للبنوك الأجنبية المرتبة الثانية في إجمالي الموجودات وبنسبة متوسطة للفترة 21.51% وهو الأمر الذي يشير إلى شيوع ظاهرة إحلال الأصول الأجنبية محل الأصول المحلية.

5- يمكن الاستنتاج أن موجودات البنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأدنى مقارنة ببعض الدول العربية، بدليل أن نسبة موجودات البنوك الأجنبية زائد البنوك المحلية إلى الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية قد بلغت في المتوسط للفترة 26.3%، بينما بلغت هذه النسبة بالنسبة للنظام المصرفي ككل في الأردن نسبة 196.74%، وفي العراق نسبة 255.75%، وفي لبنان نسبة 325.11%، وفي مصر نسبة 97.20% وفي السعودية نسبة 82.18% وفي سوريا 78.36% وفي موريتانيا نسبة 43.33% .

6- احتلال الودائع بالعملة الأجنبية المرتبة الأولى في تركيب هيكل ودائع البنوك الأجنبية وبنسبة متوسطة بلغت 44.81 %، بالرغم من انخفاض العائد عليها مقارنة بالودائع بالعملة المحلية

7- احتلال البنوك الأجنبية المرتبة الثانية في نسبة الودائع الأجنبية في إجمالي ودائع النظام المصرفي حيث بلغت نسبتها المتوسطة 3.8% مقارنة بنسبة متوسطة 76.2% للبنوك المحلية. أما في حالة تقسيم هيكل البنوك إلى بنوك تجارية محلية وبنوك أجنبية وبنوك إسلامية، فان البنوك الأجنبية تحتل المرتبة الثالثة في نسبة ودائع العملة الأجنبية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي، حيث تحتل المرتبة الأولى البنوك التجارية المحلية بنسبة متوسطة بلغت 38.9%، تلاها في الأهمية البنوك الإسلامية بنسبة متوسطة بلغت 37.3% .

8- احتلال ودائع الآجل المرتبة الثانية في هيكل تركيب ودائع البنوك الأجنبية وبنسبة متوسطة للفترة بلغت 32.17% .بينما احتلت الودائع الجارية المرتبة الرابعة بعد الودائع المخصصة من إجمالي ودائع البنوك الأجنبية وبنسبة متوسطة بلغت 6.49%، الأمر الذي يتيح لهذه البنوك إمكانية الاحتفاظ بنسبة سيولة متدنية لمواجهة السحب من هذه الودائع

10- إن جل القروض المقدمة إلى القطاع الخاص من البنوك الأجنبية هي قروض قصيرة الأجل، حيث بلغت نسبتها المتوسطة 91.4% وهي تذهب إلى تمويل رأس العامل وتمويل التجارة. مقارنة بنسبة 27.8 % مقدمة من البنوك المحلية إلى القطاع الخاص . أما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل فقد بلغت نسبة 4.9% مقارنة بنسبة 9.1% للبنوك المحلية .

12- بلغت نسبة القروض المقدمة من البنوك الأجنبية إلى القطاع الخاص من إجمالي ائتمان البنوك في المتوسط نسبة 14.9% وهي نسبة متدنية من دون شك وتشير إلى ضعف مساهمة البنوك الأجنبية في التعميق المالي للاقتصاد.

الملاحق

ملحق رقم (1) الميزانية الموحدة للبنوك الأجنبية (بملايين الريالات)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة	التركيب الهيكلي لمتوسط الفترة 2005 2011
الأصول	221,997.0	289,558.6	333,021.5	380,538.8	353,888.3	340,614.6	327,662.7	322,368.8	100
الأصول النقدية	60,209.9	80,507.7	67,780.9	56,180.2	80,008.0	75,617.8	65,337.3	69,318.9	21.51
نقد محلي	1,501.5	2,109.6	1,981.8	3,926.6	6,546.4	4,993.5	7,073.3	4,019.2	1.25
شيك على المصارف	58,708.4	78,050.7	65,449.9	51,901.1	73,142.9	70,131.3	58,264.0	65,093.1	20.19
غير مقيمين	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.00	0.00
استثمارات اخرى	0.0	347.4	340.1	350.1	319.3	320.0	0.0	236.6	0.07
الاحتياطي	12,961.2	10,692.1	15,727.6	13,212.5	10,829.0	13,963.5	27,917.8	10,762.0	12.61
نقد محلي	1,036.6	978.0	1,707.2	1,860.1	1,286.3	1,467.8	1,617.6	1,434.8	0.45
ارصدة لدى البنك المركزي	11,925.6	9,716.2	13,930.6	11,352.7	9,542.7	12,502.8	26,300.2	39,327.3	12.20
القروض والسلفيات	106,441.8	117,260.1	167,596.5	162,933.9	228,635.0	223,075.8	226,558.2	176,071.3	54.62
المقيمة	77,356.5	75,028.4	102,606.7	83,238.2	175,650.6	169,037.5	175,813.1	122,688.3	38.06
المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	410.5	1,282.1	1,377.9	438.6	0.14
القطاع الخاص	29,085.3	42,231.7	64,989.8	79,695.0	52,568.8	52,705.2	49,356.9	52,044.8	16.42
تسهيلات ايداع	6,650.0	46,940.0	48,745.0	110,281.0	0.0	0.0	0.0	30,559.4	9.51
اصول اخرى	3,734.1	4,158.6	3,171.3	7,030.6	4,414.8	7,157.8	8,110.4	5,426.7	1.71
الخصوم	221,997.0	289,558.6	333,021.5	380,538.8	353,888.3	349,611.6	327,962.7	322,368.8	100
الودائع	194,046.0	246,877.4	276,796.3	312,277.7	295,295.3	286,870.2	260,651.1	267,112.4	82.86
المقيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00	0.00
بحث الطلب	16,374.5	15,891.4	18,557.6	19,150.4	16,329.4	15,362.6	19,610.1	17,323.8	5.37
الاجل	67,499.0	65,954.7	78,331.6	102,091.1	102,478.4	105,014.8	89,591.8	85,925.9	26.65
الاصدار	12,698.0	13,522.9	16,571.7	16,689.7	17,251.4	18,468.1	18,951.8	16,312.1	5.06
بالعملات الاجنبية	96,903.4	118,568.7	122,078.3	116,804.8	131,262.4	136,184.8	117,062.6	119,603.2	37.13
مؤسسة	10,571.0	32,911.8	10,761.9	58,511.6	24,918.8	11,819.8	15,431.8	27,357.8	8.61
الالتزامات الخارجية	4,604.1	11,161.0	20,468.7	21,575.8	12,545.3	8,027.3	4,464.1	11,538.1	3.67
بنوك بالخارج	2,832.1	8,618.5	18,316.3	18,303.3	9,791.5	5,683.0	2,617.1	9,150.0	2.93
غير مقيمين	1,772.0	2,542.5	2,152.3	3,272.3	2,753.8	2,344.2	1,847.0	2,379.2	0.74
مطلوبات من بنوك شقيقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00	0.00
حقوق أخرى	23,347.0	31,520.1	35,756.6	46,685.6	49,104.7	54,717.2	62,817.6	43,421.2	13.47
مطلوبات من البنك المركزي	0.0	2.1	0.0	458.1	8.4	0.0	0.0	95.1	0.03
راس المال والاحتياطي	13,121.0	17,861.2	21,302.0	31,587.5	35,176.9	39,063.1	43,517.8	28,965.6	8.99
خصوم متنوعة	9,926.0	13,656.8	14,454.5	14,513.0	13,919.4	14,854.1	10,250.8	14,370.8	4.46

المصدر بيانات البنك المركزي اليمني ،2012 .

ملحق رقم (2) سلفيات البنوك الأجنبية باستثناء سلفيات الحكومة (بملايين الريالات)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة	التركيب الهيكلي لمتوسط الفترة 2005-2011
التعويض والمكافآت للعمل الأول	26,765.2	39,782.1	62,802.0	77,271.5	62,930.8	11,121.8	11,173.1	18,564.7	91.1
الزراعة وصيد الأسماك	0.0	26.9	20.6	19.9	0.0	0.0	0.0	9.6	0.0
الصناعة	4,477.8	8,882.7	16,584.6	26,531.2	20,215.9	7,107.0	5,412.6	12,501.7	23.5
البناء والتشييد	5,035.4	3,939.3	4,181.7	3,695.2	1,447.2	2,501.1	1,009.3	3,115.7	5.9
تمويل الصادرات	427.4	8.0	7.0	29.6	16.0	0.0	0.0	69.4	0.1
تمويل الواردات	8,918.6	9,755.6	9,832.5	11,935.0	8,815.8	21,901.6	10,870.9	12,151.7	22.9
تمويل التجارة في السلع المصنعة	1,309.4	914.4	1,467.4	3,754.4	3,290.4	2,584.9	24,095.5	5,349.5	10.1
أخرى	6,596.7	16,267.5	30,407.2	31,078.1	17,117.5	1,427.3	1,785.0	15,367.1	28.9
قروض مرحلة وطويلة الأجل	209.6	251.8	300.9	313.2	369.5	9,259.7	7,523.4	2,611.3	4.9
الزراعة وصيد الأسماك	0.0	0.0	0.0	0.0	46.8	42.7	0.0	12.8	0.0
الصناعة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1,922.1	5,381.6	1,513.1	2.9
البناء والتشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	111.1	52.8	23.8	0.0
تمويل الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل الواردات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1,929.7	869.0	399.9	0.8
تمويل التجارة في السلع المصنعة	0.0	0.0	0.0	0.0	51.0	242.8	0.0	41.9	0.1
أخرى	209.6	251.8	300.9	313.2	271.7	2,032.5	719.8	589.9	1.1
استثمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزراعة وصيد الأسماك	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصناعة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البناء والتشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل الواردات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل التجارة في السلع المصنعة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاجمالي	26,974.8	40,064.2	62,802.9	77,687.7	51,200.3	50,705.5	51,170.0	51,434.1	95.3
الزراعة وصيد الأسماك	0.0	26.9	20.6	19.9	46.8	42.7	0.0	22.4	0.0
الصناعة	4,477.8	8,882.7	16,584.6	26,531.2	20,215.9	9,029.4	10,794.2	14,045.1	26.4
البناء والتشييد	5,035.4	3,939.3	4,181.7	3,695.2	1,447.2	2,612.1	1,061.6	3,139.1	5.9
تمويل الصادرات	427.4	8.0	7.0	29.6	16.0	0.0	0.0	69.4	0.1
تمويل الواردات	8,918.6	9,755.6	9,832.5	11,935.0	8,815.8	23,831.3	11,740.7	12,551.6	23.3
تمويل التجارة في السلع المصنعة	1,309.4	914.4	1,467.4	3,754.4	3,341.4	2,827.2	24,095.5	5,391.4	10.2
أخرى	6,806.3	16,539.2	30,788.1	31,291.5	17,389.2	3,583.8	2,504.9	15,957.0	30.0
الخدمات والتسهيلات المصرفية	2,090.9	2,147.7	2,166.9	1,977.1	1,515.2	1,566.6	1,986.6	1,910.6	3.7
الاجمالي العام	29,065.8	42,211.9	64,969.8	79,665.1	52,715.5	52,272.1	53,683.4	53,116.7	100

المصدر : البنك المركزي اليمني، 2012

ملحق رقم (3) الميزانية الموحدة للبنوك المحلية (بملايين الريالات)

البند	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة	التركيب الهيكلي كمتوسط للفترة 2005 -2011
الاصول	561,883.4	750,637.6	967,388.8	1,164,422.8	1,322,653.3	1,584,180.3	1,437,865.2	1,112,718.8	100
الاصول الخارجية	110,546.2	194,894.4	210,480.4	252,468.9	347,926.0	434,923.1	412,124.9	280,480.5	25.21
نقد اجنبي	9,671.9	10,110.6	18,962.5	20,537.5	21,872.0	35,342.1	48,675.3	23,596.0	2.12
بنوك في الخارج	61,878.0	108,983.9	100,825.5	121,384.0	171,219.7	163,302.0	155,424.2	126,145.3	11.34
غير مقيمين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00
استثمارات اجنبية	38,996.3	75,799.9	90,692.4	110,547.3	154,834.3	236,279.0	208,025.5	130,739.2	11.57
الاحتياطي	109,924.6	112,171.0	162,560.8	171,969.6	192,072.0	231,559.4	147,003.9	161,037.3	14.47
نقد محلي	5,874.0	5,849.3	16,335.5	15,974.7	18,059.2	22,653.5	21,250.7	15,142.4	1.36
ارصدة لدى البنك المركزي	104,050.6	106,321.7	146,225.3	155,994.9	174,012.8	208,905.9	125,753.2	145,894.9	13.11
القروض والسلفيات	299,589.9	354,614.5	488,295.5	521,646.8	711,272.7	814,894.8	771,219.4	565,933.4	50.86
الحكومة	102,848.7	127,664.7	186,735.6	173,664.8	344,236.1	412,439.5	434,554.3	254,592.0	22.88
المؤسسات العامة	43.3	3,062.9	7,072.0	3,865.0	15,484.5	16,829.6	19,052.0	9,344.2	0.84
القطاع الخاص	196,697.9	223,886.9	294,487.9	344,117.0	351,552.0	385,625.7	317,613.0	301,997.2	27.14
شهادات ايداع	7,980.0	50,100.0	48,300.0	146,250.0	0.0	0.0	0.0	36,090.0	3.24
اصول اخرى	33,842.7	38,857.8	57,752.0	72,087.6	71,382.6	102,803.1	107,517.0	69,177.5	6.22
الخصوم	561,883.4	750,637.7	967,388.8	1,164,422.8	1,322,653.3	1,584,180.3	1,437,865.2	1,112,718.8	100
الودائع	443,912.8	604,166.6	774,136.0	920,331.4	1,050,226.5	1,231,922.3	1,087,951.7	873,235.3	78.48
الحكومة	82.6	76.1	214.8	234.3	332.1	470.4	503.3	273.4	0.02
تحت الطلب	52,993.2	83,733.7	111,859.0	132,485.3	149,586.1	160,239.3	142,689.6	119,083.7	10.70
لاجل	94,089.6	125,300.8	204,371.9	286,685.1	323,216.0	367,310.0	362,414.5	251,912.5	22.64
الادخار	65,936.0	79,088.3	87,133.5	96,946.1	105,872.0	110,319.0	108,156.8	93,350.2	8.39
بالعملات الاجنبية	220,073.9	294,018.5	342,037.9	369,700.0	433,555.4	569,277.7	455,219.5	383,411.8	34.46
مخصصة	10,737.6	21,949.1	28,519.0	34,280.6	37,664.9	24,305.9	18,968.0	25,203.6	2.27
الالتزامات الخارجية	7,391.2	8,346.7	7,178.2	10,073.2	13,281.4	25,558.6	12,383.3	12,030.4	1.08
بنوك بالخارج	7,148.7	8,100.1	6,900.0	9,913.3	13,083.1	25,512.5	12,335.0	11,856.1	1.07
غير مقيمين	242.5	246.6	278.2	159.9	198.3	46.1	48.3	174.3	0.02
سلفيات من بنوك خارجية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00
خصوم أخرى	110,579.3	138,124.4	186,074.6	234,018.2	259,145.4	326,699.4	337,530.2	227,453.1	20.44
سلفيات من البنك المركزي	287.8	0.0	47.8	0.0	0.0	0.0	0.0	47.9	0.00
رأس المال والاحتياطي	35,503.3	53,348.5	65,168.4	87,384.8	108,163.7	136,614.0	138,042.2	89,175.0	8.01
خصوم متنوعة	74,429.1	83,639.0	120,774.6	146,633.4	150,981.7	190,085.4	199,383.3	137,989.5	12.40

المصدر : البنك المركزي اليمني ،2012

ملحق رقم (4) سلفيات البنوك المحلية باستثناء سلفيات الحكومة (بملايين الريالات)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط الفترة	التركيب الهيكلي متوسط الفترة 2005-2011
القروض والسلفيات تصدرا: الأنشطة	57,056.0	69,746.1	79,628.6	85,746.6	80,537.2	68,410.7	52,589.2	61,859.2	27.0
الزراعة وصيد الأسماك	2,081.6	2,922.3	2,957.2	2,800.0	3,115.3	1,805.6	1,587.1	2,129.3	1.1
الصناعة	5,792.8	7,078.2	6,303.4	9,261.5	10,618.7	10,151.1	10,154.8	8,637.5	2.8
البناء والتشييد	3,176.9	2,568.2	2,835.1	2,795.7	1,652.0	1,133.1	1,230.1	2,713.1	1.2
تمويل الصادرات	3,647.5	4,358.5	3,418.6	4,516.2	5,952.0	7,832.5	9,180.3	5,558.0	1.8
تمويل التوزيعات	18,405.1	17,035.4	17,268.4	15,974.4	24,051.7	20,203.3	22,808.6	19,715.3	6.4
تمويل التجارة في السلع المصنعة	3,725.9	19,908.3	20,007.1	29,092.5	25,170.1	9,523.0	9,176.5	16,857.7	5.6
أخرى	10,923.2	15,278.2	26,758.5	20,504.4	17,434.1	34,303.3	33,439.6	23,948.3	7.9
تمويل متوسطة وطويلة الأجل	3,002.8	4,775.6	17,156.6	40,540.5	42,003.5	41,313.1	35,591.2	27,668.9	9.1
الزراعة وصيد الأسماك	19.4	91.1	303.5	350.6	295.6	231.2	181.0	210.3	0.1
الصناعة	1,077.3	1,453.9	453.8	318.3	570.7	835.9	731.6	684.8	0.2
البناء والتشييد	360.3	96.5	26.1	6.8	5.1	3,310.3	1,551.4	765.2	0.3
تمويل الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.0	58.2	224.8	23.2	43.7	0.0
تمويل التوزيعات	313.1	0.0	151.1	0.0	389.7	18,788.7	15,240.7	5,040.9	1.7
تمويل التجارة في السلع المصنعة	93.2	0.0	0.0	20,944.9	29,745.0	4,128.9	3,461.7	8,339.2	2.7
أخرى	5,799.5	3,134.1	16,208.8	18,925.9	11,239.2	16,822.2	11,962.6	12,581.6	4.1
(التجزئة الإسلامية) استثمارات	93,379.6	102,959.6	150,269.4	155,216.3	170,994.9	173,926.6	119,589.0	138,062.2	45.5
الزراعة وصيد الأسماك	1,773.0	1,752.6	1,378.7	1,728.6	2,024.7	2,660.1	2,046.7	1,913.5	0.6
الصناعة	19,577.8	21,081.2	28,369.0	31,109.8	32,266.7	39,073.7	26,106.6	28,755.0	9.5
البناء والتشييد	7,334.8	11,194.6	16,814.8	13,718.7	14,897.7	22,827.8	12,561.2	14,149.9	4.7
تمويل الصادرات	0.0	0.0	7.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0
تمويل التوزيعات	18,198.5	20,442.9	31,082.0	28,615.8	28,544.1	37,658.2	24,202.7	26,963.5	8.9
تمويل التجارة في السلع المصنعة	41,330.4	41,324.4	65,754.8	74,218.5	87,198.5	64,453.4	48,527.6	59,398.2	19.6
أخرى	5,165.1	4,163.9	6,063.1	5,821.9	5,693.2	6,973.1	6,231.3	5,881.2	1.9
الاجمالي	159,098.4	177,481.3	247,054.8	281,460.4	303,138.6	316,580.4	248,172.4	247,590.3	81.8
الزراعة وصيد الأسماك	3,876.9	4,766.0	4,639.6	4,879.2	5,435.7	7,095.9	7,175.1	5,553.2	1.8
الصناعة	26,447.9	32,613.3	35,226.2	40,691.6	43,556.1	51,674.5	36,331.3	38,077.3	12.5
البناء والتشييد	11,172.0	13,859.3	19,675.7	16,524.8	16,521.2	24,068.5	13,746.1	18,628.2	6.1
تمويل الصادرات	3,647.5	4,358.5	3,425.6	4,516.2	6,010.2	9,405.1	7,855.8	5,602.7	1.8
تمويل التوزيعات	36,916.7	38,078.3	48,404.5	44,607.2	54,104.8	77,380.2	62,412.0	51,719.7	17.0
تمويل التجارة في السلع المصنعة	15,119.5	61,232.7	85,761.9	125,055.9	142,113.8	78,350.1	61,105.8	85,595.1	28.2
أخرى	31,887.8	22,573.3	49,830.7	45,255.2	34,566.5	58,099.0	54,686.4	42,414.1	14.0
الخزينة والتسهيلات المصغرة	31,527.3	43,309.2	47,670.2	57,165.1	55,459.2	77,048.2	77,048.2	56,145.6	18.5
الاجمالي العام	193,625.6	220,790.5	294,724.5	330,675.5	358,504.8	394,008.7	325,320.7	303,735.8	100

المصدر : البنك المركزي اليمني 2012 .

المراجع

[1] - Valentina Bruno and Robert Hauswald : The Real Affect of Foreign Banks , 2008 .pp.3-4 . www.sfbtr15.de/uploads/media/Hauswald_new.pdf

[2] - الدكتور سلطان بن دهام الشمري : تقييم دور البنوك التجارية في التمويل بعد سعودة فروع البنوك الأجنبية في المملكة العربية السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم ، 2002 . ص5 .

[3] - Andrea F.Presbitero : Forein Banks in Developming Countries ,Main Issues , http;//utenti.dea.univvpm.it/presbiter0/

[4] - Janek Uiboupin : Effects Foreign Banks Entry On Bank Performance In The Cee Countries , University of Tartu , Faculty of Economics and Business Administration,2004 , PP. 4-6 .

[5]- Enrica Detragiache, Thierry Tressel, and Poonam Gupta : Foreign Banks in Poor Countries: Theory and Evidence , THE Journal OF Finance • VOL. LXIII, NO. 5 • October, 2008 , pp. 2-5 .

[6]- Robert Lensink and Niels Hermes : The Short –Term Effects Of Foreign Bank Entry ON Domestic Bank Behavior: Does Economic Development Matter? The Journal of Banking Finance, Vol.27, 2003 , pp.4-5 .

[7] - فاطمة بوسالم : أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية – حالة الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 . ص 133- 134 . ، www.wadilarab.com/t50715-topic

[8] - Janek Uiboupin , op.cit , p.8-10 .

[9] - للمزيد من التفصيل راجع :

- Juan Cárdenas Juan, Pablo Graf and Pascual O'Dogherty*Foreign banks entry in emerging market economies:a host country perspective.PP.7-8 . tradeinservices.mofcom.gov.cn/upload/.../1219025184953_155396.pdf

- Nihal Bayraktar and Yan Wang: Foreign Bank Entry, Performance of Domestic Banks and the Sequence of Financial Liberalization ,2004 . pp. 12-13 . elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-3416

[10] - Juan Cárdenas Juan Pablo Graf and Pascual O'Dogherty , op.cit ,P .8

[11]- Niels Hermes and Robert Lensink : Foreign Bank Presece, Domestic Bank , Performance And Financial Development ,2006 .P.4 .

[12]- Stijn Claessens and Neeltje van Horen , Foreign Banks: Trends, Impact and Financial Stability , IMF Working Paper ,2012 .pp.31-34 .

[13] - الدكتور أمين محمد محي الدين : دور الجهاز المصرفي في تنمية الودائع وتسهيل الائتمان في الجمهورية اليمنية . قيد النشر ، 2014 ، ص20 .

[14] - Stijn Claessens and Neeltje van Horen, op.cit , pp .25-26

[15] - الدكتور رالف شامي وآخرون والدكتور كونل فولينكامب والدكتور سونيل شارما : نحو إطار لتطوير الأسواق المالية : في تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي ، تحرير الدكتور سعد البركان والدكتور على البلبل والدكتور إبراهيم الكاراسنة ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004 . ص 90-91 .

[16]- Stijn Claessens and Neeltje van Horen, op.cit , pp .31-34 .

[17] - الدكتورة رجاء عزيز بندر : انعكاس ظاهرة إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية ، www.cbi.iq/.../raja_pub1_f.pd .

[18] - Valentina Bruno and Robert Hauswald : The Real Effect of Foreign Banks , 2009.p.1-2 . www.ebrd.com/downloads/.../hauswald

[19] - Stijn Claessens and Neeltje van Horen, op.cit , pp .31-34

[20] - Atif Mian :Foreign , Private Domestic, And Government Banks: New Evidence from Emerging Markets ,2003 ,P.3.
siteresources.worldbank.org/INTMACRO/.../Mian_DFGMacro.pdf

[21] - محسوبة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ، وعام 2011 ..

[22] - Stijn Claessens and Neeltje van Horen, op.cit , p .25